مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (23) – العدد الأول – يناير 2022

العلاقة بين رأس مال الصناديق التنموية في دول مجلس التعاون الخليجي وطبيعة التمويل (دراسة مقارنة)

The relationship between the capital of development funds in the Gulf Cooperation Council and the Finance House (A comparative study)

الباحث / فهد عبدالمحسن ناصر الهياف العدواني
مرشح للدكتوراه
كلية التجارة- جامعة بورسعيد- قسم إدارة الأعمال

إشراف

أ.د / طاهر مرسي عطية
أستاذ إدارة الأعمال
كلية التجارة – جامعة بورسعيد

أ.د / حسن بسيونى
استاذ إدارة الأعمال
المعهد التكنولوجى العالى
بمدينة العاشر من رمضان

رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/

ملخص البحث

هدف البحث للتعرف على العلاقة بين رأس المال للصندوق وطبيعة التمويل الممنوح وفقاً للقطاع، وتوصيف العلاقة رأس المال للصندوق وطبيعة التمويل الممنوح وفقاً للتوزيع الجغرافى من خلال الاعتماد على البيانات التى تم تجميعها عن صندوق التنمية في دولة الكويت وصندوق التنمية في الامارات العربية المتحدة وصندوق التنمية السعودي وصندوق التنمية في دولة قطر فى الفترة من 2015 إلى 2020.

وتوصل البحث إلى مساهمة تمويل الصندوق الكويتي للدول الممولة فى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول النامية من خلال الاسهام بمشروع انشاء الطرق والنقل والاتصالات، وكذلك ساهم تمويل صندوق ابو ظبي للتنمية للدول الممولة فى مشروعات القطار ات فائقة السرعة وبرامج الرعاية الصحية ، كما ساهم الصندوق السعودي للتنمية للدول الممولة فى تخفيف عجز الموازين التجارية للدول النامية، وأخيراً ساهم صندوق قطر للتنمية للتنمية للدول الممولة فى إنشاء مشروعات بناءالوحدات السكنية .

الكلمات الافتتاحية : صندوق التنمية في دولة الكويت، صندوق التنمية في الامارات العربية المتحدة، صندوق التنمية السعودي، صندوق التنمية في دولة قطر.

Abstract

The objective of this research is to identify the relationship between the capital of the Fund and the nature of the financing granted according to the sector, and the description of the relationship between the capital of the Fund and the nature of the financing granted according to geographical distribution by relying on data collected from the Development Fund in the State of Kuwait, the Development Fund in the United Arab Emirates, the Saudi Development Fund and the Fund Development in the State of Qatar from 2015 to 2020.

The research found that the Kuwaiti Fund for the financing countries contributed to supporting economic and social development in the developing countries by contributing to the project of constructing roads, transport and communications. The Abu Dhabi Fund for Development also contributed to the financing countries in high-speed rail projects and health care programs, and the Saudi Fund for Development also contributed The funded countries helped reduce the trade balance deficits of developing countries. Finally, the Qatar Fund for Development contributed to the funding countries in establishing housing unit's construction projects.

Keywords :The Development Fund in the State of Kuwait, the Development Fund in the United Arab Emirates, the Saudi Development Fund, the Development Fund in the State of Qatar.

1. مقدمة

لقد أدت التحولات الاقتصادية منذ عقود إلى تراجع تدخل الدول بشكل مباشر في الحياة الاقتصادية، ، ونظراً لأن أغلب الدول النامية تشهد تحديات كبيرة في مجال التنمية ، والصعوبات التي تواجهها في تنفيذ إستراتيجيات التنمية الحديثة، فقد أصبح أمراً مُتفقاً عليه أن يتم صياغة برامج تنمية تساهم فيها الصناديق التنموية في تنفيذ هذه الاستراتيجيات (الصندوق الكويتى للتنمية ، ص 10)

كما أنه فى ظل ما تعانية الدول النامية من مشكلات تؤثر على عدم قدراتها لإحداث التنمية ومنها على سبيل المثال مشكلات بالقطاع الصحي كبناء المستشفيات، وإنشاء المراكز الصحية والكليات والمعاهد الطبية ، ومكافحة الأمراض ، هذا دعى لظهور فكرة صناديق التنمية الخليجية في أوائل الستينات وهى (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، صندوق أبوظبي للتنمية ، الصندوق السعودي للتنمية ، صندوق قطر للتنمية) ، لتشمل كل الدول النامية سواء كانت عربية أو غير عربية فإن هذا الاختلاف أو التباين في المجال الجغرافي تلاشى بذلك لتتحد صناديق التنمية الخليجية الأربعة في هدف مشترك يتمثل في تمويل مشاريع التنمية لجميع الدول النامية عن طريق منح وقروض ميسرة لحكومات تلك الدول لتمكينها من تشييد مشاريع التنمية والاجتماعية.

2. البحوث السابقة

بحث (Lubis, et al ,2021)

هدف البحث لبيان أهمية دور تمويل المشاريع الصغيرة في دولة الكويت وأثرها في تنمية المجتمع(الصندوق الكويتى للتنمية نموذجاً) وإذ تعد المشاريع الصغيرة مصدر محورياً في العملية الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة في التنمية وما يقوم به الصندوف الوطني الكويتي، من العناية والدعم للمشروعات الصغيرة من التمويل والمزايا والأهداف الذي يسعى لتحقيقها، وكذلك وتوضيح أهمية وأهداف الصندوق الوطني الكويتي لرعاية وتمويل المشاريع الصغيرة، وكذلك إلي إبراز المشاريع التي يدعمها الصندوق، ومخاطره.

وقد توصل البحث إلى معرفة دور المشاريع الصغيرة في الحد من البطالة وإيجاد فرص عمل وتنشيط الإقتصاد والإسهام في التنمية، وتبين أن المزايا التي يقدمها الصندوق لها دور كبير في نجاج المشروعات .

بحث (عنبر ، 2021)

هدف البحث إلى التعرف على محددات تخصيص المساعدات العربية للدول الأفريقية من خلال تحليل الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى لأربع جهات مانحة عربية وباستخدام Panel Data خلال الفترة من 2013 وحتى 2018 ، وباستخدام صافي المساعدات الإنمائية الرسمية كمتغير تابع، ومجموعة من المتغيرات المستقلة التي تشمل متغيرات تعكس خصائص وحاجة الدول الأفريقية المتلقية للمساعدات، ومتغيرات تعكس مصلحة الجهات المانحة العربية.

وتوصل البحث إلى أن محددات تخصيص المساعدات العربية وإن كانت في مجملها تتأثر بمصلحة الجهات المانحة العربية أكثر من حاجة الدول المتلقية، إلا أنها تختلف من جهة مانحة إلى أخرى، فقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن المصلحة الاقتصادية، والتحيز العربي، تعتبر محددات رئيسية في تخصيص مساعدات الإمارات ، كما اتضح أن عدد سكان الدولة المتلقية يعد محدداً رئيسياً في تخصيص المساعدات الكويتية، كما أظهرت النتائج أيضاً أن هناك تحيزاً عربياً في تخصيص المساعدات السعودية، وأما عن الخصائص المؤسسية للدول المتلقية فقد اتضح أن مستوى الشفافية الذي تتمتع به الدولة المتلقية محدد رئيسي لتخصيص مساعدات صندوق الأوبك للتنمية الاقتصادية.

بحث (Calleja, & El-Ghaish, 2020)

هدف البحث إلى استكشاف تطور المساعدة العربية للتنمية ويضع النموذج العربي للمساعدات التنموية من خلال المقارنة بين الصنديق التنموية فى كلاً من المملكة العربية السعودية، والكويت والإمارات العربية المتحدة ، حيث بلغ متوسط المساعدة الإنمائية الرسمية 1.5 مليا خلال الفترة من 2018-2020 وذلك من خلال التركيز على الطبيعة المتغيرة لإطار التنمية والدور المتصاعد للاقتصاديات التى تحتاج إلى المساعدة .

توصل البحث إلى أن أهم العوامل الحاكمة فى المقارنة بين تمويلات تلك الدول هو رأس المال المخصص للتنمية فضلاً عن حجم القروض الممنوحة وتفوقت الكويت على تلك الدول ويليها فى المرتبة الثانية قطر ثم السعودية ثم الامارات .

بحث (يزيد & نسرين ،2020)

هدف البحث إلى بيان دور الصناديق التنموية فى دعم جهود التنويع الاقتصادى فى الدول النفطية من خلال تسليط الضوء على واقع التجربة التنموية فى الامارات من خلال ارساء اقتصاد مستدام وانعكاس ذلك على التنمية فى الدول النامية.

وتوصل البحث إلى أهمية صندوق التنمية بأبو ظبى فى تحقيق التنوع فى التمويل الموجه للعديد من الدول عن طريق الاستثمارات الموجه للقطاعات المختلفة ويمتلك الصندوق أكثر من 165.5 مليار درهم اماراتى موجه لأكثر من 30 دولة مما يساهم فى تحقيق ايرادات للصندوق.

أوجه التشابه :

- **يتفق البحث الحالي مع بحث (Lubis, et al ,2021) ،(عنبر ، 2021) ، (يزيد & نسرين ،2020)، في أهدافها بتشخيص دور الصناديق التنموية الكويتى والسعودى والاماراتى .**
- **يتفق البحث الحالي مع البحوث السابقة باعتمادها منهج التحليل المقارن والاحصائى كأداة للدراسة .**
- **يتفق البحث الحالي مع البحوث السابقة في الأبعاد التى تعكس دور الصناديق التنموية من حيث (رأس مال الصندوق ، طبيعة التمويل).**

2. أوجه الاختلاف :

- **كل البحوث تمت على صندوق واحد أو صندوقين على عكس هذا البحث تم فيه التطرق للصناديق التنموية الأربعة فى دول مجلس التعاون الخليجى بالاضافة إلي ندرة البحوث التي تناولت ذلك الموضوع .**
- **يعتمد الباحث فى هذا البحث على مقياس متنوعة لدور تلك الصناديق من واقع تقريرها من حيث (رأس المال للصندوق، طبيعة التمويل وفقا للقطاع ، طبيعة التمويل وفقا للتوزيع الجغرافى)، وفيما يلى يوضح الشكل التالى رقم (1) الفجوة البحثية مقارنة بالبحوث السابقة.**

شكل (1): .الفجوة البحثية

* المصدر: من إعداد الباحث

3. مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث الأساسية في تحديد الاستراتيجية المناسبة لعمل صناديق التنمية مع ضرورة وضع استراتيجية اقتصادية عربية تتضمن خريطة واضحة لمواجهه ما تعرضت له اقتصاديات العالم العربي ولرفع المستوى الاقتصادي والمعيشي للمواطن في الدول النامية، والتركيز على بعض المشروعات مثل تعزيز مشروعات الربط الكهربائي العربي اضافة الى مخطط الربط العربي بالسكك

الحديدية وبرنامج الامن الغذائي ومشروع البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة ، ويتوجب اعادة النظر في النظام الاساسي لصناديق التمويل بما يسمح لها بالاستثمار في رأس مال المشروعات الزراعية خاصة في ظل أزمة الغذاء العالمية ومحاولة الدول لإيجاد حل لها وعقد المؤتمرات العالمية وايضاح مدى فعالية هذه الصناديق لتمويل المشروعات في الدول النامية عامة ودول الخليج خاصة، ويمكن صياغة صياغة مشكلة البحث فى التساؤلات التالية :

- **إلى أى مدى توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين رأس المال للصندوق وطبيعة التمويل الممنوح وفقاً للقطاع ؟**
- **إلى أى مدى توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين رأس المال للصندوق وطبيعة التمويل الممنوح وفقاً للتوزيع الجغرافى ؟**

4. أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيسى للبحث فى التعرف على دور إدارة الصناديق التنموية في دول مجلس التعاون الخليجي ، ويتفرع منه الأهداف الفرعية التالية :

- **التعرف على العلاقة بين رأس المال للصندوق وطبيعة التمويل الممنوح وفقاً للقطاع.**
- **توصيف العلاقة رأس المال للصندوق وطبيعة التمويل الممنوح وفقاً للتوزيع الجغرافى.**
- **التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التى تفيد في التعرف على دور الصناديق التنمويل وتعظيم الاستفادة من دورها.**

5. أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في كونه يتطرق إلى موضوع جديد على الساحة العالمية لايزال يثير الكثير من الجدل بين مختلف المفكرين والباحثين الاقتصاديين حول مدى جدوى مثل هذه الصناديق وتداعياتها المحتملة على اقتصاديات البلدان المالكة والبلدان المستقبلة لاستثماراتها، ومن جهة أخرى ونظرا لندرة البحوث والدراسات التي تناولت ظاهرة صناديق التنمية بسب حداثتها مقارنة بظواهر اقتصادية أخرى، فإننا نعتقد أن بحثنا سيساهم في إثراء النقاش الدائر حولها من خلال دراسة ومقارنة وتقييم دول مجلس التعاون الخليجي لتحديد دور إدارة الصناديق التنموية في دول مجلس التعاون الخليجي مما سيوفر للمهتمين في هذا الموضوع وخاصة أصحاب القرار في دول

مجلس التعاون الخليجي محل الدراسة نظرة شاملة حول تجارب مختلفة يمكن الاستفادة منها لتقويم وتحسين هذه الآلية مقارنة بدول أخرى، واستغلال هامش الأمان الذي توفره من أجل معالجة الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد في دول الخليج الذي يعد المسبب الرئيسي لمختلف الأزمات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني.

ومما سبق تتمثل أهمية البحث في عدة نقاط :

- القاء الضوء على الدور الانمائي لصناديق التنمية لدول مجلس التعاون الخليجي المتمثلة في (صندوق التنمية الكويتي – صندوق التنمية في الامارات العربية المتحدة – صندوق التنمية السعودي– صندوق التنمية في دولة قطر) لمد يد العون التمويلي لدول النامية واظهار ان هذه الدول تقر بان تحقيق الرخاء لدول العالم يشكل ركيزة اساسية للسلام العالمي وتحسين العلاقات بين الدول المختلفة مع ايجاد قنوات استثمارية لمواردها المتنامية.
- بيان اسلوب العمل في الصناديق محل الدراسة باعتباره مؤسسة مستقلة تكفل لها حرية الحركة بتمويل مشروعات التنمية بعيداً عن البيروقراطية الادارية واللائحة والتي تشكل عائقاً حقيقيا امام الجهود المبذولة للإسهام في العمليات التنموية المختلفة.

6. فروض البحث

يمكن صياغة فروض البحث كما يلى :

- الفرض الأول : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين رأس المال للصندوق وطبيعة التمويل الممنوح وفقاً للقطاع .
- الفرض الثانى : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين رأس المال للصندوق وطبيعة التمويل الممنوح وفقاً للتوزيع الجغرافى .

7. متغيرات البحث

تتمثل متغيرات البحث على النحو التالى :

1. **المتغير المستقل : اعتمدت البحوث السابقة على بحث حجم الصندوق من حيث رأس مال الصندوق.**
2. **المتغير التابع: اعتمدت البحوث السابقة على بحث الدور التنموى من خلال الأبعاد وهي: (طبيعة التمويل وفقا للقطاع ، طبيعة التمويل وفقا للتوزيع الجغرافى)**

ويسترشد الباحث بالأبعاد التى وردت فى الابحاث السابقة فى إعداد بحثه هذا كما يتضح من الشكل التالي :

شكل (2)

متغيرات البحث

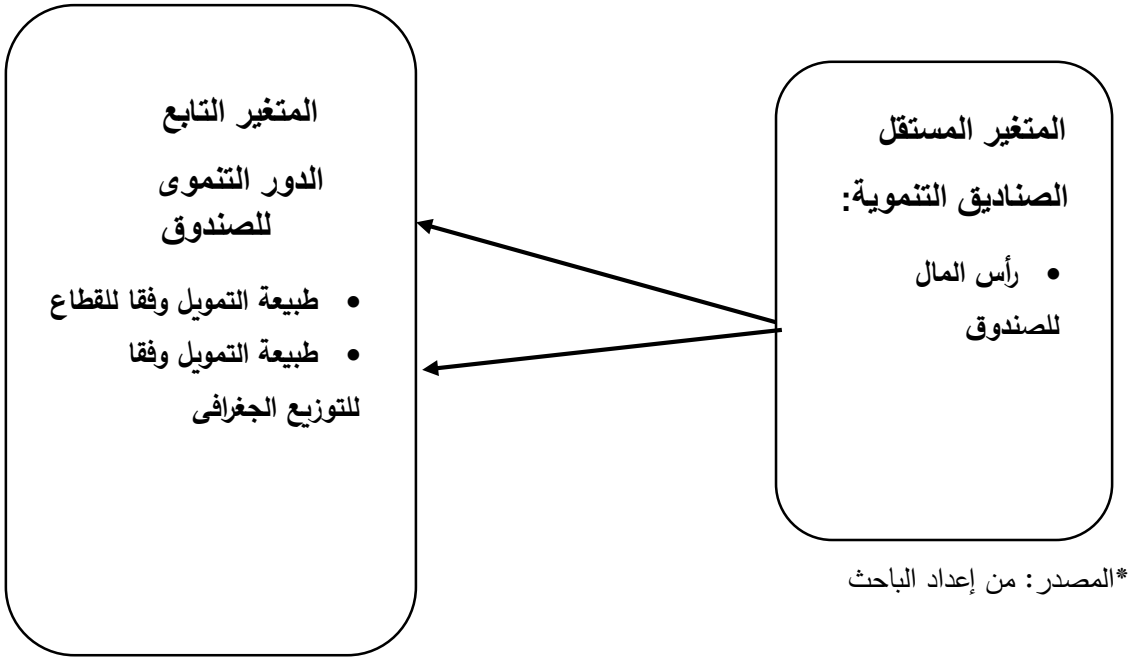

*المصدر: من إعداد الباحث

8. أساليب البحث

يعتمد الباحث على استخدام المنهج المقارن التحليلي من خلال عقد مقارنة للصناديق التنموية ، وإيجاد أوجه التشابه والاختلاف، مما يساعد في تبادل الخبرات فيما بين دولة وأخرى، للوقوف على الدور المحدد لصناديق التنموية ، للمقارنة بين مساهمات الصندوق التنموية وبيان دورها ، وكذلك

المنهج الاحصائى والذى سيعتمد على تحليل البيانات الثانوية واثباتها احصائياً من عدمة وما تسعى الدراسة للوصول اليه من نتائج وتوصيات، وذلك من خلال ما يلى :

أ. الإطار النظري (الفكري)

يتناول فيه الباحث دور الصناديق التنموية فى دول مجلس التعاون الخليجى ، وذلك من خلال مراجعة الأدبيات المتخصصة بهذا الموضوع ، وكذلك مراجعة الكتب والمراجع العربية والأجنبية والرسائل المنشورة وغير المنشورة ، وكذلك من خلال البحوث العلمية التى تتعلق بموضوع البحث من أجل التوصل إلى بعض المفاهيم النظرية التى تستخدم في الدراسة التطبيقية.

ب. الدراسة المقارنة والاحصائية

وتهدف إلى التعرف على اجراء مقارنة بين بيانات الصناديق من خلال توافر سلسلة زمانية تشمل البيانات التالية : رأس مال الصندوق، طبيعة التمويل وفقا للقطاع ، طبيعة التمويل وفقا للتوزيع الجغرافى، ويتم الحصول على البيانات اللازمة من خلال التقارير الصادرة عن تلك الصناديق من عام 2015–2020 ، فضلاً عن استخدام تلك البيانات الثانوية لاجراء التحليل الاحصائى .

ج. أساليب البحث

يعتمد الباحث على البيانات الثانوية من خلال التقارير السنوية الصادرة عن تلك الصناديق شاملة متغيرات البحث .

د. أساليب تحليل البيانات (الأساليب الاحصائية)

من أجل التوصل إلى مدي صحة أو خطأ فروض البحث يستخدم الباحث الأساليب التالية لتحليل البيانات:

- **معاملات الارتباط: بهدف اختبار صحة الفروض**
- **أسلوب الانحدار البسيط : بهدف تقييم نماذج العلاقات لمتغيرات الدراسة .**

9. حدود البحث

- **الحدود الموضوعية : يقتصر موضوع البحث فى بحث علاقة رأس مال الصناديق التنموية الخليجية وطبيعة التمويل الممنوح**
- **الحدود المكانية : صندوق التنمية في دولة الكويت وصندوق التنمية في الامارات العربية المتحدة وصندوق التنمية السعودي وصندوق التنمية في دولة قطر.**
- **الحدود الزمنية : تم تجميع البيانات الأولية للبحث في الفترة من عام 2015-2020.**

10. الدراسة النظرية

تسعي كافة دول العالم لتحقيق هدف التنمية، وبينما يشكل النمو الاقتصادى أحد المكونات الهامة لعملية التنمية، الا أنه لا يعد المكون الوحيد إذ أن التنمية ليست ظاهرة اقتصادية بحتة، انها تغيير جذرى يمتد الى ما هو أبعد من الجوانب المادية والمالية لحياة الناس، ويجب النظر إلي التنمية باعتبارها عملية متعددة الأبعاد وتشمل إعادة تنظيم وتوجية الانظمة والهياكل الاقتصاديه والاجتماعية ، حيث تمثل الاستراتيجيات التقليدية للتنمية في التعديل المخطط لهياكل الانتاج والعمالة بحيث يقل نصيب الزراعة فى كليهما بينما يتزايد الاتجاة للتصنيع بقدر المستطاع. (حسين عمر ، 2005 ، ص121)

ويمثل مفهوم التنمية مدي اوسع من مجرد توفير وسائل التمويل، بما يتطلب ذلك توفير وتطوير القوى البشرية، ووضع المؤسسات الانظمة المناسبة، وانتهاج سياسات ملائمة، إلا أن التمويل يبقى العامل الأساسى فى عمليات التنمية وتكوين المؤسسات التي تحتاج هي الاخرى إلى مصادر للتمويل، مما يجعل عنصر التمويل اساسياً ومهماً فى عملية التنمية، والتمويل يأخذ أشكالا متعددة ومتنوعة، فقد يكون على شكل قرض أو مشاركة فى التمويل بالاقراض وتقوم به عادة البنوك ومؤسسات التمويل المختلفة، أما التمويل بالمشاركة يأخذ شكل المساهمة فى رأس المال وهو ما تقوم به شركات الاستثمار وبعض الصناديق. (صقر أحمد صقر ، 2004 ، ص63)

ويختلف التمويل باختلاف الغرض الذي خصص لاجله ، فهناك تمويل البنية الأساسية التى تحقق مزايا اقتصادية عالية دون أن توفر بالضرورة عائداً مالياً مباشراً للمشروع يحفز الاستثمار الخاص للاقدام عليه، وهناك أيضاً تمويل المشروعات الانتاجية التي تدر عوائد مالية والذي يمكن للمشروعات الخاصة القيام به.

أولاً: صندوق التنمية الكويتي

إن الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية ، اول مؤسسة انمائية في الشرق الأوسط تقوم بالمساهمة في تحقيق الجهود الإنمائية للدول العربية و الدول الاخرى النامية، ولعل من اهم ما تتسم به القروض التي يقدمها الصندوق انها ميسرة تهدف الى مساعدة الدول النامية في تمويل مشاريعها الانمائية، و في تنفيذ برامج التنمية فيها، كما يقوم الصندوق بتقديم المساعدات لتمويل تكاليف اعداد دراسات الجدوى الفنية و الاقتصادية للمشروعات الانمائية في هذه الدول، وتدريب الكوادر الوطنية فيها، اضافة الى ذلك، يقوم الصندوق بالمساهمة في رأسمال المؤسسات التنموية الدولية والاقليمية، ويعتبر الصندوق الكويتي اداة لمد جسور الصداقة والاخاء بين دولة الكويت والدول النامية، (عبدالوهاب بدر، 2010، ص121.) وقد تأسس صندوق التنمية الكويتي في 31 ديسمبر 1961 لتوفير وإدارة المساعدات المالية والتقنية للدول النامية، وقد كان تأسيسه في نفس العام الذي شهد استقلال الكويت في عهد الشيخ عبد الله السالم الصباح وهي مؤسسة مساعدات الأولى من نوعها لكونها منشأة من قبل دولة نامية، وقد أتى ذلك كرسالة من الشعب الكويتي تقول" بالرغم من أننا على موجة التغيير إلا أننا لن ننسى أصدقائنا المحتاجين وفي 31 ديسمبر 1961 تم إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية كمؤسسة كويتية وكانت عمليات الصندوق في بداية الأمر مقتصرة على الدول العربية وفقا لقانونها الأساسي لكن في شهر يوليو 1974 امتد نشاط الصندوق ليشمل باقي دول العالم النامية وقد تمت مضاعفة رأس المال ليصبح 2000 مليون دينار كويتي وتم توسيع نطاق صلاحيات الصندوق ليشمل المشاركة في رأس مال وموارد المؤسسات التنموية وأسهم رأس مال بعض الشخصيات الاعتبارية، وفقا لقانون الصندوق كان رئيس مجلس الوزراء هو من يرأس مجلس إدارة الصندوق وقد فوض صلاحياته بهذا الخصوص إلى وزير المالية حتى أتى تعديل على القانون في عام2003 تم فيه تحويل هذه السلطة إلى وزير الخارجية. (غانم سلطان ، 2005 , ص15)

ويتمثل الغرض الأساس من الصندوق هو مساعدة الدول العربية والدول النامية الأخرى في تطوير اقتصادياتها حيث تتمثل أنشطة الصندوق في (تقديم القروض والضمانات – تقديم المنح على سبيل المعونة الفنية وتوفير أنواع المعونة الفنية الأخرى – الإسهام في رؤوس أموال مؤسسات التمويل الإنمائي الدولية والإقليمية وغيرها من المؤسسات الإنمائية وتمثيل دولة الكويت فيها)، وتمثل نطاق عمليات الصندوق بشكل أساسي على قطاعات الزراعة والري والنقل والاتصالات والطاقة والصناعة والمياه والصرف الصحي ثم أضيفت إليها القطاعات الاجتماعية لتشمل عمليات

الأبنية التعليمية والصحية، كما يجوز للصندوق أن يقدم مساعداته إلى جهات متنوعة تشمل الحكومات المركزية والإقليمية والمرافق العامة وغيرها من المؤسسات العامة ومؤسسات التنمية سواء منها الدولية أو الإقليمية أو المحلية وعلى الأخص مؤسسات التمويل الإنمائي، ومؤسسات التي تضطلع بمشروعات مشتركة بين عدد من الدول النامية والمنشآت المختلطة والخاصة ذات الشخصية الاعتبارية والتي يكون لها طابع إنمائي ولا يقتصر هدفها على مجرد تحقيق الربح، كما يشترط أن تكون هذه المنشآت تابعة لواحدة أو أكثر من الدول النامية وتتمتع بجنسيتها، (وفي الحالات التي لا يكون فيها المقترض هو الدولة المستفيدة من القرض، يتطلب الصندوق عادة عقد اتفاقية تضمن فيها تلك الدولة الوفاء بالتزامات المقترض وفقاً لاتفاقية القرض المعقودة معه).

ثانياً: صندوق أبوظبي للتنمية .

تأسس صندوق أبوظبي للتنمية في 15 يوليو 1971 كمؤسسة وطنية رائدة بمجال تقديم المساعدات الخارجية، تابعة لحكومة أبوظبي برأس مال الصندوق ستة عشر مليار درهم إماراتي، حيث يهدف الصندوق إلى تقديم قروض ميسرة وإدارة المنح المقدمة من حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لتمويل مشاريع تهدف إلى تحقيق التنمية والاجتماعية في الدول النامية، بالإضافة إلى استثمارات ومساهمات مباشرة لتعزيز دور القطاع الخاص في الدول المستفيده لما له من دور أساسي في تسريع عملية التنمية (نوزاد عبدالرحمن الهيتي ، 2008 .، ص 122)

يتركز نشاط الصندوق على عامل الإستدامة للحد من الفقر في مجتمعات الدول النامية من خلال تمويل ودعم مشروعات حيوية من شأنها الإسهام في عملية تنمية مختلف القطاعات ورفع المستوى المعيشي وتوفير فرص العمل لسكانها، حيث يعمل صندوق أبوظبي للتنمية على دعم مسيرة التنمية في الدول النامية من خلال العمل على محورين أساسيين، يتمثل أولهما في تقديم القروض الميسرة وإدارة المنح الحكومية المخصصة لتمويل مشاريع تنموية في الدول النامية، ويتم التركيز في هذا المجال على القطاعات الأساسية كمشاريع البنية التحتية مثل الكهرباء والمياه، والطرق، والخدمات الاجتماعية والصحيه والتعليم وذلك لما لهذه القطاعات من دور مهم في الرقي بحياة الإنسان و توفير سبل العيش الكريم له، وتحفيز الأداء الاقتصادي (تقرير صندوق أبو ظبى للتنمية، 2020 ، ص18)

ثالثاً: صندوق التنمية السعودي

تأسس الصندوق السعودي للتنمية بموجب المرسوم الملكي رقم م/48 الصادر في 1394/8/14هـ الموافق 1974/9/1م، وبدأ أعماله بتاريخ 1395/2/18هـ الموافق 1975/3/1م، كما يهدف الصندوق في المساهمة في تمويل المشاريع الإنمائية في الدول النامية عن طريق منح القروض لتلك الدول، وتقديم منح للمعونة الفنية لتمويل الدراسات والدعم المؤسسي، وفي تقديم التمويل والضمان للصادرات الوطنية غير النفطي، حيث يتمثل الصندوق بأنه مؤسسة عامة تتمتع بشخصية معنوية وذمة مالية مستقلة، وله مجلس إدارة مكون من ستة أعضاء، ويتولى نائب الرئيس والعضو المنتدب السلطة التنفيذية فيه، وهو المسؤول عن تنفيذ قرارات مجلس الإدارة، وقد بدأ الصندوق نشاطه برأس مال قدره عشرة آلاف مليون ريال مقدم من حكومة المملكة، وتمت زيادته على ثلاث مراحل ليصبح واحداً وثلاثين ألف مليون ريال سعودي.(الصندوق السعودى للتنمية ، 2015، ص3)

كما هو محدد في نظامه، فإن الهدف الرئيسي للصندوق هو المساهمة في تمويل المشاريع الإنمائية في الدول النامية عن طريق منح القروض لتلك الدول، وتقديم منح للمعونة الفنية لتمويل الدراسات والدعم المؤسسي، وفي تقديم التمويل والضمان للصادرات الوطنية غير النفطية.

رابعاً: صندوق قطر للتنمية.

أنشأ صندوق قطر للتنمية عام 2002 رأس مال الصندوق ألف مليون ريال قطري وفي وقت لاحق تم زيادته إلى أثناعشر مليار ريال فطري، وهو مؤسسة عامة قطرية مكلفة بتنسيق وتنفيذ مشاريع مساعدات التنمية الخارجية بالإنابة عن دولة قطر بموجب القانون رقم (19) لعام 2002 وتعديلاته، وقد قدم الصندوق المساعدات للعديد من الدول في جميع أنحاء العالم إنسجاماً مع أهداف التعاون الدولي في رؤية قطر 2030.

يهدف الصندوق القطري للتنمية إلى مساعدة الدول العربية وغيرها من الدول النامية في تنمية اقتصاداتها وتنفيذ برامج التنمية من خلال تقديم القروض والمنح والمساعدات الفنية لهذه الدول أو المؤسسات القانونية التي تتبعها وتحمل جنسيتها، وتساهم في التنمية والاجتماعية لهذه البلدان. وبصفته مؤسسة قطرية عامة مسؤولة عن تنسيق وتنفيذ مشاريع المساعدة الإنمائية الخارجية نيابة عن دولة قطر بموجب القانون رقم 19 عام 2002 وتعديلاته، قدم الصندوق المساعدة إلى العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم بما يتماشى مع أهداف التعاون الدولي في رؤية قطر الوطنية. (صندوق قطر للتنمية ، التقرير السنوى، 2018،ص9.)

11. الدراسة الميدانية

أولاً: اختبارات الفروض

يعكس التحليل الإحصائي والأساليب التي تم استخدامها في تحقيق أهداف الدراسة، من حيث اختبار الفروض باستخدام تحليل الانحدار الخطى البسيط والمتعدد Simple and multiple regression ، لقياس العلاقة الاحصائية بين رأس مال الصندوق والمتغيرات الأخرى من حيث طبيعة التمويل ، وعدد وقيمة القروض الممنوحة، وعدد وقيمة المعونات الفنية كما يلى:

الفرض الأول : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين رأس المال للصندوق وطبيعة التمويل الممنوح وفقاً للقطاع.

جدول رقم (1)

نموذج الانحدار الخطي البسيط لتحديد العلاقة بين رأس المال للصندوق وطبيعة التمويل الممنوح وفقاً للقطاع

المتغير المستقل	المعلمات المقدرة β_i	قيمة "ت" t. test		قيمة "ف" F. test		معامل التحديد R^2
		القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	
الجزء الثابت	0.993	10.261	**0.01	524.75	**0.01	%58.3
إجمالي رأس مال الصندوق	0.764	22.904	**0.01			

****دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01). *دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).**

***المصدر:مخرجات برنامج Spss**

يتضح من الجدول السابق أن المتغير المستقل (رأس مال الصندوق) يفسر (58.3%) من التغير الكلي في المتغير التابع (طبيعة التمويل الممنوح وفقاً للقطاع)، وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج، كما أنه باستخدام اختبار (t.test) نجد أن المتغير المستقل (رأس مال الصندوق) ، ذو

تأثير معنوي على المتغير التابع (طبيعة التمويل الممنوح وفقاً للقطاع)، حيث بلغت قيمة "ت" (22.904) وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.01)، كما أنه لاختبار معنوية جودة توفيق النموذج ككل ، تم استخدام إختبار (F-test)، وحيث أن قيمة إختبار (F-test) هي (524.75) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (0.01) ، مما يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار على طبيعة التمويل الممنوح وفقاً للقطاع ، كما أن معامل الارتباط بلغ (0.764) بمستوى معنوية اقل من (0.01)، ومن ثم يتم قبول الفرض الأول القائل بأنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين رأس المال للصندوق وطبيعة التمويل الممنوح وفقاً للقطاع

الفرض الثانى : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين رأس المال للصندوق وطبيعة التمويل الممنوح وفقاً للتوزيع الجغرافى .

جدول رقم (2)

نموذج الانحدار الخطي البسيط لتحديد العلاقة بين رأس المال للصندوق وطبيعة التمويل الممنوح وفقاً للتوزيع الجغرافى.

المتغير المستقل	المعلمات المقدرة β_i	قيمة "ت" t. test		قيمة "ف" F. test		معامل التحديد R^2
		القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	
الجزء الثابت	1.812	16.737	**0.01	165.335	**0.01	%30.6
إجمالي رأس مال الصندوق	0.553	12.858	**0.01			

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01). *دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

*المصدر:مخرجات برنامج Spss

يتضح من الجدول السابق أن المتغير المستقل (رأس مال الصندوق) يفسر (30.6%) من التغير الكلي في المتغير التابع (طبيعة التمويل وفقا للتوزيع الجغرافى). وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها

ضمن النموذج، كما أنه باستخدام اختيار (t.test) نجد أن المتغير المستقل (رأس مال الصندوق) ، ذو تأثير معنوي على المتغير التابع (طبيعة التمويل وفقا للتوزيع الجغرافى)، حيث بلغت قيمة "ت" (12.858) وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.01)، كما أنه لاختبار معنوية جودة توفيق النموذج ككل، تم استخدام إختبار (F-test)، وحيث أن قيمة إختبار (F-test) هي (165.335) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (0.01) ، مما يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار على طبيعة التمويل وفقا للتوزيع الجغرافى ، ومن ثم يتم قبول الفرض الثانى القائل بأنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين رأس المال للصندوق وطبيعة التمويل الممنوح وفقاً للتوزيع الجغرافى.

ثانياً: النتائج والتوصيات

1. نتائج الدراسة المقارنة

أ . ساهم تمويل الصندوق الكويتي للدول الممولة فيما يلى :

- **دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى تونس من خلال الاسهام بمشروع انشاء الطريق الحزامى وتخفيف الاختناقات المرورية حول العاصمة وانشاء خمسة جسور عند التقاطعات.**
- **إنشاء مشروع تطوير المسالك الفلاحية وتسهيل نقل المحاصيل الى الأسواق ووصول السكان إلى مراكز الخدمات الاجتماعية .**
- **الانتهاء من مشروع نقل المياة ببنى هارون بالجزائر من خلال انشاء محطة مباة سد بنى هارون لتبلغ قدرته 23 مليون متر مكعب .**
- **الاتفتاح الاقتصادى والاجتماعى لمنطقة "آبوك" بجمهورية جيبوتى من خلال الانتهاء من مشروع طريق تاجورا-ابوخ من خلال التمويل المقدم لإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية .**
- **المساهمة فى مشروع تعلية الروصيوص بالسودان على نهر النيل الأزرق من خلال المساهمة فى تلبية الطلب المتزايد على مياة الرى والطاقة .**

ب. ساهم تمويل صندوق ابو ظبي للتنمية للدول الممولة فيما يلى :

- مشروع القطار فائق السرعة في المغرب، ويأتي ذلك لدعم الخطط التنموية الطموحة للحكومة المغربية للارتقاء بهذا القطاع.
- انشاء مشروع برامج الرعاية الصحية التي تقدمها للجمهورية اليمنية في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها.
- الانتهاء من مشروع توسعة مدينة الحسين الطبية بالأردن، من خلال بناء مستشفى جديد بسعة 940 سريراً .

ج. ساهم الصندوق السعودي للتنمية للدول الممولة فيما يلى :

- أدت مساهمة قروض الصندوق السعودي في تخفيف عجز الموازين التجارية بدرجة متوسطة الى وصل دولتي النيجر ومالي في تغطية بنسبة 22%، 20% من المدفوعات الكلية لواردات الدولتين على التوالي.
- تطوير قطاع النقل والمواصلات في جمهورية جيبوتي، ورفع كفاءة وتحسين السلامة من خلالانشاء طريق جيبوتي تاجورا .
- مشروع إعادة تأهيل طريق تامبكوندا – قوديري المشروع الذي يموله الصندوق بدولة السنغال.
- تطوير طريق سوانيرانا إيفونقو – فاهيب بدولة مدغشقر .
- تطوير قطاع الطرق في المملكة الأردنية الهاشمية، وذلك من خلال إعادة إنشاء وتأهيل الطريق الصحراوي الحالي.

د. ساهم صندوق قطر للتنمية للدول الممولة فيما يلى :

- جاء التأثير محدود تونس ومصر وسوريا في نسبة 8% و 3% و 7% للدول الثلاث على التوالي، الا أن أدانى مساهمة للقروض في الميزان التجاري كانت في ماليزيا واندونيسيا والعراق، وحوالي 40% من اجمالي الدول الكلية نسبة القروض المتدفقة اليها الى اجمالي قروض الصندوق الى اجمالي قروض الصندوق تفوق نسبة سكانها الى اجمالي سكان الدول.
- إنشاء مشروع بناء 204 وحدة سكنية اجتماعية في مدينة أصيلة بالمغرب.
- تنفيذ مشاريع مؤسسة" التعليم فوق الجميع "في البلاد بمالي

- **تمويل ازدواجية طريق نزوى / ثمريت المكون من أربعة حارات مرورية والذي يربط بين مسقط وصلالة بسلطنة عمان.**

2. التوصيات

في ضوء النتائج السابقة يمكن تقديم التوصيات التالية :

أ. قيام كافة إدارات الصناديق بالانخراط في الاعمال التنفيذية لأجندة التنمية المستدامة واستراتجيات التنمية الوطنية، مع توفير البيئة القانونية المساعدة.

ب. توجيه دور الصناديق نحو القضاء على الفقر من خلال الجهود المتميزة للصناديق التنموية ونظرا لازدياد التحديات التي تواجه القيم التقليدية للتماسك الاسري نتيجة للتغيرات الاقتصاديو والاجتماعية المتسارعة في الدول، أصبح من الضروري الاستمرار في سياسة توسيع قاعدة المشاركة بين الحكومات والمؤسسات الداعمة من اجل تعزيز الحماية الاجتماعية من خلال دعم وتنفيذ مشاريع استراتيجية الحماية الاجتماعية مع وضع نظام يراجع تشريعات الحماية الاجتماعية بانتظام.

ت. التكامل في وضع خطط وطنية للصناديق التنموية للآمن الغذائي مع تطوير الانتاج المحلي من الغذاء بصورة كبيرة خلال العقود القادمة بالاضافة الى المساعدة في تعزيز الواردات لباقي الاغذية.

ث. كما يتم التوجه للعمل على تطوير الزراعة بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة وتكريس الموارد المائية لسد احتياجات الدول من المنتجات الاساسية مثل الحبوب والسكر والأرز واللحوم والدجاج والأعلاف.

وفى ضوء التوصيات السابقة يمكن تقديم نموذج منها فى شكل خطة تنفيذية :

جدول رقم (45)

توصيات البحث

التوصية	خطوات التطبيق	جهة التنفيذ	المدى الزمني

قيام كافة إدارات الصناديق بالانخراط في الاعمال التنفيذية لأجندة التنمية المستدامة واستراتجيات التنمية الوطنية، مع توفير البيئة القانونية المساعدة.	– إدارة فاعلة لعملية تنفيذ أجندة التنمية المستدامة، وموائمتها مع استراتيجية التنمية الوطنية. – توفر الموارد البشرية الكافية لهذا العمل – توفر البيانات الاحصائية لإعداد المؤشرات الدولية واستخدامها في الوقت المناسب بغية بناء وتفعيل نظام الرصد والمتابعة والتقييم. – استراتيجية اتصال فاعلة تستهدف الجهات العاملة في كافة القطاعات	مديرى الاستثمار بصناديق التنمية	بصفة مستمرة
توجيه دور الصناديق نحو القضاء على الفقر من خلال الجهود المتميزة للصناديق التنموية	– دعم وتنفيذ مشاريع استراتيجية الحماية الاجتماعية مع وضع نظام يراجع تشريعات الحماية الاجتماعية بانتظام. – إنشاء مراكز التدريب والتأهيل المخصصة للجماعات الأقل حظاً والمعرضة للمخاطر	مديرى إدارة مراكز التدريب بالصناديق التنموية	

	- بناء قاعدة بيانات منهجية تعتمد على أدلة لقياس الحماية الاجتماعية. **- تحديد آليه لمطابقة العرض والطلب على الوظائف للجماعات الأقل حظاً والمعرضة للمخاطر**		

***المصدر : من اعداد الباحث**

المراجع

- تقرارات يزيد ، كريز نسرين ،" الصناديق السيادية ودورها فى التنويع الاقتصادى للدول – حالة أبو ظبى (2010–2017)، مجلة التكامل الاقتصادى ، المجلد 8، العدد 1، 4مارس 2020 ، ص 80–96.
- جودة عبدالخالق ، " نحو صندوق عربي موحد للتنمية الاقتصادي"، الاقتصاد العربي ، 2000، ص65.
- حسين عمر، " المنظمات الدولية والتطوارت الاقتصادية المدنية"، تهامة للنشر والكتاب ، 2005 ، ص121.
- صقر أحمد صقر ، " التنمية "، مؤسسة الكويت لتقدم العلم، ط1 ، 2004 ، ص63.
- الصندوق السعودى للتنمية ،"تقرير السنوى للصندوق "، 2015، ص3
- صندوق قطر للتنمية ، التقرير السنوى عام 2018"، 2018،ص9.
- عبدالوهاب بدر، " الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية"، العدد 14800 ، 2010، ص121.
- غانم سلطان ، " مساعدات الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية"، دراسة جغرافية، المجلة الربية للعلوم الانسانية، العدد 65، س 17، 2005 , ص15
- محمد أمين لزعر ،" أزمة كوفيد 19 –ودور الصناديق التنموية العربية في التعافي الاقتصادي وإرساء أسس مستدامة للنمو في الدول العربية"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني والعشرون – العدد الثالث(225 – 197) 2020– المعهد العربي للتخطيط
- محمود عنبر، محددات تخصيص المساعدات العربية للدول الأفريقية :استخدام أسلوب تحليل الانحدار خلال الفترة2018 – 2013 ، المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية و العلوم السياسية جامعة الإسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 6، العدد 12، الصيف و الخريف 2021، الصفحة 50–11
- Ali Al–Mutairii, Asmuliadi Lubisii & Mohd Abdul Wahab Fatoni Mohd Balwi,(2021), THE IMPORTANCE OF THE ROLE OF FINANCING SMALL PROJECTS IN THE STATE OF KUWAIT (KUWAIT NATIONAL

FUND AS A MODEL), Al-Qanatir: International Journal of Islamic Studies. Vol. 23. No. 1. July Issue (2021)

- **El-Ghaish, H. ,"ARAB DEVELOPMENT AID AND THE NEW DYNAMICS OF MULTILATERALISM: TOWARDS BETTER GOVERNANCE?, 2020.**